مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

لُغز المفاوضات

الكاتب: سيد مصطفى هاشمي طبا

المصدر: صحيفة "شرق" الإيرانية / نُشر بتاريخ 18 شباط 2026

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

لُغز المفاوضات

الكاتب: سيد مصطفى هاشمي طبا

المصدر: صحيفة "شرق" الإيرانية / نُشر بتاريخ 18 شباط 2026[1].

في ظل الظروف المُعقّدة التي تمر بها إيران، والتهديدات المتنوعة التي تشكّلها عوامل داخلية وخارجية، نلاحظ أن بعض القادة يستخدمون كلمات قد تُثير السخرية أو تُعتبر مُساعِدة للخصوم. عند مراجعة الأمر، نجد أن بعض هؤلاء القادة لم يحققوا إنجازات ملموسة، وهو ما كان ينبغي أن يكون عليه الحال. بل تركوا وراءهم ذكريات مُحرِجة في كل مكان.

إن الحكم أمر معقّد ومحفوف بالمخاطر. ففي بعض الأحيان، يمكن لكلمة واحدة أن تُشعل ناراً، بينما يمكن أن يُحدث توقيع واحد تأثيراً مُهدِّئاً على مستوى البلاد وحتى على الصعيد الدولي.

على مدى سنوات، لم يُفتح باب المفاوضات لأي سبب كان، حتى جاء الوقت الذي قررنا فيه أخيراً فتح باب التفاوض من أجل الاتفاق النووي، وهو ما اعتُبر ضرورة في صنع القرار في ذلك الحين. لكن الولايات المتحدة، تحت تأثير الصهيونية العالمية، عرقلت هذا المسار وزادت الضغط على إيران.

في ظروف مختلفة، يمكن أن تسعى الحكومة لحماية إيران بمرونة وحكمة. لكن محاولات بعض القادة لتشويه القرارات المُتّخذة والتهرّب من تحمّل مسؤولية نتائجها ليست مجرد آراء، بل هي تشتيت للانتباه وقد تؤدي إلى إظهار الابتسامة على وجوه الأعداء.

[1] معمای مذاکره
https://www.sharghdaily.com/%D8%A8%D8%AE%D8%B4-%D8%B3%D8%B1%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%87-243/1088964-%D9%85%D8%B9%D9%85%D8%A7%DB%8C-%D9%85%D8%B0%D8%A7%DA%A9%D8%B1%D9%87

نجاح أي جهد يعتمد أيضاً على قرارات الآخرين، مما قد يؤدي إلى نجاح المفاوضات أو فشلها. وفي هذا السياق، يُمكن تفسير توقيع 51 عضواً في البرلمان على رسالة تدعو إلى إنهاء المفاوضات، أي إغلاقها جزئياً.

لا يُعتبر الأمر مرتبطاً بأي دورة برلمانية أو كُتلة معينة، فالدور الرئيسي للبرلمان هو سنّ القوانين، وليس القيام بالاعتصامات أو الألعاب النارية أو صياغة البيانات أو جمع الالتماسات. فليس لهذه الأنشطة مكان بين واجبات البرلمان كما ينص عليه الدستور.

قد لا يكون الأشخاص المنتمون إلى الأوساط السياسية على دراية بتاريخ المفاوضات على المستوى العالمي. فربما أفضت بعض المفاوضات إلى التعاون، بينما انطوت أُخريات على صراعات. لكن في نهاية كل صراع، تطرح مسألة المفاوضات، كما حدث بين ممثلي فتح علي شاه "شاه إيران" والروس بعد الهزيمة أمام روسيا وتوقيع اتفاقية "تركمانچاي"، أو عندما حضر الدكتور مرندي، وزير الصحة الأسبق، للحديث مع صدام حسين. لذا، لا يمكن اعتبار المفاوضات بحد ذاتها مؤشراً على أي نتيجة مُتوقّعة.

عندما يسود هذا الجو في المجلس التشريعي، يُهمل جوهر إدارة شؤون البلاد. لقد عانينا لفترة طويلة من العقوبات الغربية، ومن الطبيعي أن نسعى لتحقيق العدالة عبر سن قوانين لمواجهة العقوبات وتقليل اعتماد البلاد على العملات الأجنبية من خلال الادِّخار وتخفيف الفوارق الاجتماعية.

إن ما يحدث اليوم في المجتمع الإيراني، وما يظهر من نمط حياة أمريكية مشوَّه، هو نتيجة غياب التشريعات والتفكير السليم لمواجهة العقوبات. لا يهم من يتقمص هذا الدور أو تحت أي ستار يعمل.

على مدار العقود الماضية، اتَّبع المُشرّعون والمسؤولون التنفيذيون في البلاد سياسات شعبوية ليبرالية. فعلى الرغم من إنكارهم لليبرالية، إلّا أنهم يمزجونها بنوع من الشعبوية التي تستغل الناخبين لشراء الأصوات، قبل أن يقدموا هذه الأصوات للمجتمع. نتيجةً لذلك، أصبح المجتمع الإيراني يفتقر إلى مضمونه بسبب انتشار الفوضى والفساد، سواء كان مستتراً أو علنياً.

أتمنى لو كان هؤلاء النواب المُشرّعون مخلصين لليبرالية الأصلية، لأن الليبرالية نفسها قائمة على أُسس قانونية مدروسة. سواء نجحت المفاوضات الحالية أو فشلت، فإن الأهم ليس النتيجة بحدِ ذاتها، بل ألا تكون تلك المفاوضات فارغة من المضمون.

فإذا ضغطنا على قنينة بلاستيكية فارغة، ستُضغط بسهولة. أما إذا كان بداخلها حصى أو حتى ماء، فلن تنضغط بنفس السهولة.

لن يُجدي الضغط الخارجي نفعاً إلّا إذا كان هناك فراغ داخلي. من خلال إغفالنا سنّ القوانين لمواجهة العقوبات وتجاهل تطبيقها، أوصلنا طاقتنا الداخلية إلى حدّ الاستنزاف. ثم نجد أنفسنا نلجأ إلى حرق الأوراق، والاعتصامات، وإصدار البيانات، بينما نتجاهل مصير الجيل القادم في مجالات التعليم، ونتائج السيولة المُستغَلّة، والتضخم، والظلم، والفوارق الطبقية، وتحديث البلاد، والكارثة البيئية، وبناء علاقات طيبة مع الآخرين.

بدلاً من إثارة الانقسام الداخلي، ينبغي أن نُركِّز على جهود توحيد الصفوف ودعم القرارات، حتى وإن لم تكن بالمستوى المأمول. يجب أن ندرك أننا لا نستطيع الاستمرار في حياتنا إلّا في ظل العدالة، وانعدام الهدر، والحياة الكريمة، وتجنّب الفساد. لماذا

تجاهلنا الآليات الداخلية لمواجهة العقوبات، وقلّدنا، كتابعين مجهولين، المجتمعات المُبذِّرة؟.

ذلك هو السؤال.

***